

# "شمس" يعقد ندوة حول الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية



صحيفة القدس

يوم الجمعة

٢٠١٧/٤/١٤

ص ١٠

والإتفاق على الحملة الانتخابية، كما أن القانون الفلسطيني لم يتطرق لمبدأ التمويل العام الحكومي، كما أغفل القانون تحديد حساب بنكي موحد تضع فيه القائمة الانتخابية حسابها وترفع عنه السرية ويخضع للرقابة. كما أغفلت التشريعات تمويل عدد من الجهات للحملات كالأموال للتحصلة من مصادر غير مشروعة أو جرائم وسرقات، إلى جانب عدم إلزام المرشحين بالكشف عن أعضاء حملاتهم الانتخابية، ولا وجود وسائل للرقابة على تمويل الحملات في ظل اكتفاء الجهات المعنية بانتظار تقديم القوائم الانتخابية لحساباتها المالية خلال شهر من انتهاء الحملة.

وفي نهاية الندوة، أوصى المشاركون بضرورة إنشاء دائرة في لجنة الانتخابات المركزية لمتابعة تنظيم التمويل السياسي، وأن تتعامل وسائل الإعلام مع جميع المرشحين والقوائم على أساس مبدأ تكافؤ الفرص من حيث تكلفة الإعلان وشروط التعاقد، وتعزيز الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية، والتأكد من صرف المبلغ المحدد للإتفاق الانتخابي وللساهمات في الحملة الانتخابية وتحديد حجم التبرعات. وقضى حظر على بعض التبرعات.

كما أوصوا بوضع آليات لمراقبة الإتفاق على الدعاية الانتخابية من قبل لجنة الانتخابات المركزية، ومؤسسات المجتمع المدني، وكيفية التصرف في المبلغ للتبقي من الدعاية الانتخابية، وأن تكون للصادر المالية للحملة الانتخابية مشروعة، وضرورة تحديد سقف للإتفاق الانتخابي في انتخابات الهيئات المحلية، واعطاء صلاحيات إشرافية أكبر للجنة الانتخابات في مجالات الإفصاح والتدقيقات والتحقيقات.

والأطراف للمشاركة فيها مرشحين أو ناخبين. من جانبه، قال الباحث في الشأن الانتخابي بشار سليمان أنه وعلى الرغم من وجود عدد من التشريعات الفلسطينية التي تحدد الإتفاق في الانتخابات، إلا أن الواقع العملي في الانتخابات التي شهدتها فلسطين في ظل وجود مثل هذه النصوص القانونية أثبت بأن هذه النصوص لم تؤثر في وقف هذه للخالفات الانتخابية، وأن أكثرية المرشحين قد تجاوزوا بكثير الحد الأقصى للدعاية الانتخابية.

وأضاف أن هذه النصوص لم يتم تطبيقها بشكل عملي لعدة أسباب، منها عدم كفاية التشريعات لوقف هذه للخالفات، وثانيا لعدم قابلية هذه التشريعات للتطبيق العملي، وثالثاً لعدم وجود أجهزة مؤهلة ومدربة تستطيع ضبط المخروقات التي تتم على الإتفاق الانتخابي.

وشدد سليمان على أن توثيق وتدقيق مصاريف الحملة الانتخابية من شأنه أن يكافح ظاهرة شراء الأصوات والحد منها، وسيجد المرشح أو القائمة نفسه مجبراً على الإتفاق فيما يمكن توثيقه وتدقيقه فقط، من خلال الفواتير وسندات القبض، لذلك فإن تفعيل دور جهات الرقابة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في قضايا الانتخابات ومكافحة الفساد فيما يتعلق بمراقبة نفقات الحملات الانتخابية، هي أيضاً آلية مهمة من آليات الرقابة وضبط عملية تمويل الدعاية الانتخابية.

وخلصت الندوة إلى عدد من الثغرات في القوانين الفلسطينية لجهة الإتفاق على الدعاية الانتخابية، مقارنة مع المعايير الدولية، مثل إغفال التشريعات الفلسطينية معالجة التمويل

رام الله - الرواد للصحافة والاعلام - نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ندوة حول الشفافية في التمويل السياسي للحملات الانتخابية في رام الله بدعم من مؤسسة "فريدريش ناومان" للحرية، شارك بها عدد من مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب وللحاميين وللؤسسات الرسمية إلى جانب بعض رؤساء ومنسقي القوائم الانتخابية.

وافتح الندوة للحامية روان فرحات مؤكدة على أن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية تعد الأولوية الكبرى لضمان الثقة في العملية الانتخابية والاعتراف بنتائجها.

وشددت على أن استخدام المال في السياسة عبر التمويل السياسي غير الخاضع للرقابة وغير للعلن عنه، يمثل تهديداً أساسياً لنزاهة الانتخابات، لأن للساهمات للباشرة في الانتخابات وغيرها من صور الدعم المالي في بعض الأحيان قد تمثل نمطاً سائداً للنفوذ السياسي.

ومن جانبه، قال مدير مؤسسة فريدريش ناومان الأستاذ "أولريش واكر" إن الهدف الأساسي للرقابة على تمويل الحملات الانتخابية ليس في فلسطين فحسب، وإنما في كل النظم الديمقراطية، هو تعزيز النزاهة والشفافية والسائلة في العملية الانتخابية، والتمهيد لتأسيس إطار قانوني وإجرائي يضبط عملية التمويل الانتخابي، على اعتبار أن التمويل غير للضبوط يفتح الباب أمام مظاهر مختلفة من الفساد الانتخابي ويؤثر بشكل كبير ومباشر على نتائج الانتخابات.

وأوضح ان النزاهة هي الأساس في تقييم نجاح أي انتخابات انطلاقاً من مدى نزاهة النظام الانتخابي، الجهة للشرفة، العملية الانتخابية